

اتجاهات طالبات جامعة الملك فيصل نحو عمل المرأة السعودية

علي عبد العزيز العبد القادر

كلية التربية - جامعة الملك فيصل بالاحساء - السعودية

المقدمة

تؤدي المرأة السعودية منذ القدم دوراً حيوياً في الأسرة والمجتمع . . وتشارك بفعالية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المملكة . . ولتزايد أهمية هذا الدور ولما تقتضيه حاجات المجتمع السعودي من أن تتولى خدمة نسائه . . عناصر نسائية مؤهلة ومدربة فقد هيأت حكومة المملكة فرص التعليم والتدريب والتوظيف للمرأة في إطار الشريعة الإسلامية والتقاليد الثقافية والرؤية المعاصرة لعمل المرأة في الأسرة وخارجها . . مما أدى إلى الإهتمام بالدراسات وإجراء البحوث حول المرأة السعودية وخاصة في العقدين الأخيرين . . غير أن هذه الدراسات والبحوث تواجه بعض المعوقات الإجرائية . . مما يصعب على الباحث القيام بإجرائها . . كما أنها لم تشمل كل مناطق المملكة . . ومن بينها المنطقة الشرقية . . لذا يرى الباحث ضرورة إجراء دراسة حول اتجاهات طالبات جامعة الملك فيصل بمنطقة الأحساء وفرعها بالدمام نحو عمل المرأة السعودية . . وهؤلاء الطالبات ينتمين إلى التجمعات السكانية الحضرية والريفية والبدوية بالمنطقة الشرقية .

- أهمية البحث: تبرز أهمية هذا البحث من كونه أول بحث يجري بالمنطقة الشرقية من المملكة حول المرأة السعودية . . هذه المنطقة التي تتأخم جميع دول مجلس التعاون الخليجي . . وتتأثر بها اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً .

كما تبرز أهميته بما يوفره من معلومات هامة عن اتجاهات الرأي العام للطالبات الجامعيات اللاتي سيسهمن مع غيرهن في الميدان الوظيفي في المجتمع

السعودي .. مما يسهم في توفير القاعدة المعلوماتية اللازمة لتخطيط البرامج التعليمية والتدريبية والتوظيفية.

أهداف الدراسة: ويستهدف الباحث الوصول إلى معرفة ما يلي:

- واقع المرأة السعودية لعمل المرأة.
- رؤية المجتمع السعودي لعمل المرأة.
- مدى الاحتياج الفعلي لعمل المرأة في المجتمع السعودي.
- المجالات الراهنة لعمل المرأة السعودية.
- اتجاهات الطالبات الجامعيات في مرحلة (البكالوريوس) في جميع المستويات الجامعية وتخصصاتها بجامعة الملك فيصل نحو عمل المرأة السعودية .. من الجوانب التالية:
- المهن الملائمة لعمل المرأة السعودية.
- دور المرأة السعودية.
- دوافع العمل لدى المرأة السعودية.
- المساواة في أداء العمل بين الرجل والمرأة.
- عمل المرأة ذات الأطفال والتي بدون أطفال.
- مقدرة المرأة على التوفيق بين متطلبات الحياة الزوجية والعمل خارج الأسرة.
- قدرة المرأة على تأدية العمل بنجاح.
- **حدود البحث:** يقتصر البحث على طالبات جامعة الملك فيصل في مقرها الرئيسي في منطقة الأحساء وتوابعها وفرعها في منطقة الدمام وتوابعها .. ويطلق عليهما معاً مسمى المنطقة الشرقية في المملكة العربية السعودية وذلك في جميع التخصصات والمستويات الجامعية:
- في كلية التربية .. وقسم الاقتصاد المنزلي بكلية العلوم الزراعية والأغذية بالإحساء.
- في كلية الطب والعلوم الطبية في الدمام.
- ويقتصر مجتمع البحث على جميع طالبات الجامعة البالغ عددهن 2800 طالبة في وقت إجراء البحث في يوم السبت الموافق 21 نوفمبر 1992 بعد موافقة وكيل التربية التي يعمل بها الباحث بالخطاب رقم 47-55-أ في هـ 1413/1414 .
- **أسئلة البحث:** ويسعى الباحث من خلال المعلومات النظرية والميدانية للإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما واقع المرأة السعودية سكانياً وإجتماعياً؟
- ما رؤية المجتمع السعودي العامة لعمل المرأة؟
- ما مدى الاحتياج الفعلي لعمل المرأة السعودية؟
- ما المجالات الراهنة لعمل المرأة السعودية؟
- ما إتجاهات الطالبات الجامعيات في مرحلة (البكالوريوس) في جميع المستويات الجامعية وتخصصاتها بجامعة الملك فيصل في المنطقة الشرقية من المملكة نحو عمل المرأة السعودية من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:
- ما المهن الملائمة لعمل المرأة السعودية؟
- ما دور المرأة السعودية؟
- ما دوافع العمل لدى المرأة السعودية؟
- ما مدى المساواة في أداء العمل بين الرجل والمرأة؟
- كيف يتحقق عمل المرأة ذات الأطفال والتي بلا أطفال؟
- ما مدى قدرة المرأة على التوفيق بين متطلبات الحياة الزوجية والعمل خارج الأسرة؟
- ما مدى قدرة المرأة على تأدية العمل بنجاح؟

مصطلحات البحث:

- طالبات الجامعة: تستخدم هذه العبارة في هذا البحث لتعني الطالبات السعوديات المسجلات في جامعة الملك فيصل حين إجراء البحث.
- عمل المرأة السعودية: يقصد بهذه العبارة في هذا البحث عمل المرأة التي تحمل الجنسية السعودية . . خارج نطاق الأسرة سواء في مؤسسات القطاع الحكومي أو الخاص التي تتيح العمل لها في مقابل أجر مادي.
- اتجاه نحو العمل: يعني موقف مجتمع البحث من عمل المرأة السعودية سواء بالتأييد له . . أو عدم التأييد.
- العمل: هو الجهد المبذول في وقت محدد لتحقيق هدف في مقابل الأجر المادي التي تقدمه جهة العمل بموجب عقد العمل.

مراجعة أدبيات البحث والدراسات السابقة

المنظور الإسلامي لعمل المرأة:

إن الدور الأساسي الفطري الذي تؤديه المرأة هو توفير الأمن والاستقرار لها

ولزوجها وأفراد أسرته، قال تعالى: ﴿ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة﴾ (سورة ٣٠ آية: ٢١) (رضا، 1951 : 20-23).

ويستنتج (رضا) أن الإسلام قد ضمن حقوقاً للمرأة في قوله تعالى: ﴿فانكحوهن بإذن أهلهن وآتوهن أجورهن بالمعروف محصنات غير مسافحات ولا متخذات أخدان﴾ (سورة ٤ آية: ٢٥)، وقال تعالى: ﴿ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة﴾ (سورة ٢، آية: ٢٢٨) فالجزء من جنس العمل.. وأما الدرجة التي فضل الله الرجال بها على النساء فهي مقابل قوامة الرجال التي تتحدد في حمايتهم للمرأة والمحافظة عليها وتأمين حقوقها الاجتماعية والاقتصادية كالرعاية الصحية والنفسية والانفاق عليها.. وعدم الإضرار بها.. قال تعالى: ﴿الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم﴾ (سورة ٤ آية: 34) ولكن هذه القوامة الشرعية محددة أن تكون بالمعروف كما يتضح ذلك في قوله تعالى: ﴿وعاشروهن بالمعروف فإن كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئاً ويجعل الله فيه خيراً كثيراً﴾ (سورة ٤ آية: ١٩) والقاعدة الشرعية في نظام الأسرة التزام كل من الزوجين بالعمل بما أرشد إليه الشرع الإسلامي في كل ما هو منصوص عليه (رضا 1951هـ: 42) ولا يجوز إلحاق الضرر بالمرأة إذا رفضت إرضاع أولادها.. لقوله تعالى: ﴿والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف، لا تكلف نفس إلا وسعها، لا تضار والدة بولدها، ولا مولود له بولده، وعلى الوارث مثل ذلك فإن أراداً فصلاً عن تراض منهما وتشاور فلا جناح عليهما﴾ (سورة ٢ آية: ٢٣٢) وقال تعالى: ﴿فإن أرضعن لكم فآتوهن أجورهن واثمروا بينكم بمعروف وإن تعاسرتم فسترضع له أخرى﴾ (سورة الطلاق آية: ٦) والعمل حق من حقوق المرأة بحيث يتناسب مع فطرتها وطبيعتها ولا يعرضها للأذى.. أو يضطرها لتجاوز الحدود الشرعية والتقاليد الاجتماعية.. والرجل يمارس من العمل ما يتناسب مع فطرته.. ومع قدراته.. وكل من الرجل والمرأة إذا أديا العمل فإن لكل منهما نصيبه من الكسب.. قال تعالى: ﴿ولا تتمنوا ما فضل الله به بعضكم على بعض، للرجال نصيب مما اكتسبوا، وللنساء نصيب مما اكتسبن، واسألوا الله من فضله، إن الله كان بكل شيء عليماً﴾ (سورة ٤، آية: ٣٢) وهذه الآية الكريمة تقرر حق العمل للمرأة ونصيبها من كسبها مثلها مثل الرجل في العمل سواء

داخل الأسرة أو خارجها فإنه ينبغي أن يكون صالحاً سواء بالنسبة للمرأة أو الرجل.. قال الله تعالى: ﴿من عمل سيئة فلا يجزى إلا مثلها، ومن عمل صالحاً من ذكر وأنثى وهو مؤمن فأولئك يدخلون الجنة يرزقون فيها بغير حساب﴾ (سورة ٤٠ آية: ٤١) وقال تعالى: ﴿والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ويطيعون الله ورسوله أولئك سيرحمهم الله إن الله عزيز حكيم﴾ (سورة ٩، آية: ٧١).

وقال محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ما أكل أحد طعاماً خيراً من أن يأكل من عمل يده» (البخاري) والذي يتضح من الحديث أنه لم يوجه للرجال دون النساء.

ويقرر (السباعي، 1972: ط 5) أن الإسلام قد كفل حقوق المرأة في المجال الإنساني والاجتماعي من تعليم ورعاية وحماية وعمل في كل أطوار حياتها.. وفي المجال الاقتصادي.. فأعطاه الأهلوية المالية الكاملة في جميع التصرفات حين تبلغ سن الرشد، ولم يجعل لأحد عليها في أموالها ولاية من أب أو زوج أو رب أسرة.. الخ.. ولم يعترض الإسلام على أن تتولى المرأة المسئوليات الاجتماعية والاقتصادية كمديرة ومسئولة.. أو عاملة (السباعي، 1972: ط 5، 4) ما عدا توليها الولاية العامة وهي رئاسة الدولة فلا يجوز لها أن تتولى هذا المنصب العام لما يترتب على من يتولاها مسئوليات كبرى وأعمال تنوء بحملها المرأة الضعيفة والرقبة فطرياً وفي ذلك يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم "ما أفلح قوم ولوا أمرهم امرأة".. وذلك حينما بلغ الرسول صلى الله عليه وسلم أن القرس ولوا الرئاسة عليهم إحدى بنات كسرى بعد موته.. وأجمع الفقهاء على تولي الرجل رئاسة الدولة دون المرأة للحديث المذكور، لكنه يجوز أن تتولى القضاء في بعض الحالات عند الأحناف (السباعي، 1972، ط 5: 39).. أما سائر الوظائف الأخرى فليس في الإسلام ما يمنع المرأة من توليها.. لكمال أهليتها.. ولكن يجب أن يتم ذلك وفق مبادئ الإسلام وأخلاقه (السباعي، 1972، ط 5: 37) ولا ريب في أن عقود المرأة وتصرفاتها التجارية صحيحة منعقدة لا تتوقف على إجازة أحد من ولي أو زوج.

وللمرأة أن تشارك في الحياة الاجتماعية.. وأن تعمل متى رغبت في الوظائف الملائمة وأن تواصل تعليمها.. وتدير شئونها دونما اختلاط ما لم تحول دون ذلك شروط زواجها.. وليس لزوجها أن يمنعها مما تقدم.. إذا لم يكن

هناك شرط في عقد النكاح يوجب المنع .. وللمرأة أن تشارك في الحياة العامة في المجتمع .. كأن تباع ولي الأمر .. بأي طريقة يرضاها المجتمع ويستدل (رضاً، 1951: 14) بمبايعة النساء للرسول صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة .. مستدلاً بقوله تعالى: ﴿يا أيها النبي إذا جاءك المؤمنات يبائعنك على أن ألا يشركن بالله شيئاً ولا يسرقن ولا يزنین ولا يقتلن أولادهن ولا يأتين ببهتان يفترينه بين أيديهن وأرجلهن ولا يعصينك في معروف فبائعهن واستغفر لهن الله إن الله غفور رحيم﴾ (سورة ٦٠، آية: ١٢) .. وقد جاء الإسلام، والمرأة تعمل مع زوجها أو تدبر شئونها .. أو تشارك في الأعمال الاجتماعية المتاحة ولم يعترض على ذلك .. بل أقرها .. ووضع قيماً ومبادئ اجتماعية واقتصادية وأخلاقية لضبطها كقيم الأسرة ومبادئ التعامل بين المرأة وزوجها .. وبينها وبين أفراد الأسرة والمجتمع على أن عملها في الأسرة يعتبر من أهم أدوار المرأة المسلمة (ثابت، 1983).

واقع المرأة في المجتمع السعودي سكانياً واجتماعياً:

توضح المعلومات السكانية في المملكة^(١) زيادة مضطردة في عدد المواليد ذكوراً وإناثاً .. وتزايد نسبة النمو في عددهم كل سنة عن سابقتها مما يوحي بتزايد مضطرد في السكان .. فبينما كانت نسبة الزيادة عام 1987 عن العام السابق له 107% بلغت نسبة الزيادة عام 1990 عن العام السابق له 133% وتراوحت نسبة عدد الإناث لعدد الذكور من المواليد بين 48% إلى 49% في الفترة ما بين عام 1406هـ إلى عام 1410هـ أي حوالي 50% من المواليد من الإناث .. وقياساً على المعلومات الديموغرافية العالمية فإن نسبة عدد الإناث إلى الذكور في بعض بلدان العالم تتراوح بين 50-60% ويمكن من خلال ذلك تقدير نسبة الإناث إلى الذكور في المملكة على أقل تقدير 50% من السكان وقد أيدت نتائج التعداد المعلنة بتاريخ 1916\1413هـ أن نسبة الإناث السعوديات حين التعداد عام 1413هـ 1992م هي 49,6% من السكان السعوديين ويعني ذلك أن فئة النساء في المملكة تماثل فئة الرجال من حيث الخدمات التي ينبغي توفيرها لكل من الفئتين .. وحيث إن ثقافة المجتمع السعودي وتقاليد لا تقر الاختلاط بين الجنسين .. فإن ذلك يحتم إسهام المرأة في تقديم الخدمات المختلفة لبنات جنسها وينشأ من عدم إسهامها في العمل حدوث الاختلاط اضطرارياً حيث يقوم الرجال بتقديمها لهن أو يستحيل توفير الخدمات النسائية .. أو الاضطرار إلى جلب العناصر النسائية من خارج الوطن.

حقوق المرأة في المجتمع السعودي :

- ولكون مجتمع المملكة متمسكاً بالشرعية الإسلامية وحيث إنها مصدر الأنظمة والقوانين في البلاد فإن المجتمع السعودي ملزم برعاية حقوق المرأة . . وكما جاءت في (النظام الأساسي للحكم) ⁽²⁾ (وسياسة التعليم) ⁽³⁾ (نظام الموظفين) ⁽⁴⁾ (ونظام العمل والشئون الاجتماعية) ⁽⁵⁾ هي :
- الرعاية الاجتماعية والتربوية والإقتصادية .
- حق الإرث وحق الاستثمار .
- حق العمل بأجر مادي في الأعمال التي تزاولها المرأة حكومية أو أهلية ما لم يكن هناك شرط في عقد النكاح يمنع ذلك .
- حق التعليم بدءاً بمرحلة الروضة وانتهاء بمرحلة الدراسات العليا .
- حق تولي المناصب القيادية في الأعمال التي تمارسها المرأة .
- الحقوق الزوجية . . وحقها كأم .
- الشهادة في المحاكم والتقاضي . . وتوقيع العقود .
- حمايتها من الضرر والأذى .
- إحضار خادم من قبل زوجها لخدمة الأسرة .
- وفي مقابل هذه الحقوق وغيرها عليها القيام بمسئوليتها الأسرية والزوجية . . والعناية بتربية أبنائها والإسهام في خدمة نساء المجتمع . . وكل ذلك حسب القدرة على الأداء كما جاء في قوله تعالى : ﴿ لا يكلف الله نفساً إلا وسعها لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت ﴾ (سورة ٢ آية : ٢٨٦) .

رؤية المجتمع السعودي لعمل المرأة :

- تختلف وجهات النظر حول عمل المرأة في المجتمع السعودي إذ توضح دراسة (الأنصاري، 1411 هـ : 52) أن هناك ثلاثة مواقف مختلفة نحو عملها :
- 1- موقف فريق يرى أن يفتح الباب على مصراعيه أمام المرأة العاملة ومساواتها الكاملة مع الرجل في كل الأعمال بصرف النظر عن الخصائص الفسيولوجية والنفسية والاجتماعية التي تختص بها المرأة من دون الرجل .
 - 2- موقف فريق يعارض عمل المرأة خارج الأسرة ويطالب بقصر عملها على شئون الحياة الزوجية والأسرية دون اعتبار لحاجة نساء المجتمع لخدمات المرأة .
 - 3- موقف فريق يهتم بمتطلبات المجتمع ويرى أن تعمل المرأة في الأعمال الملائمة

لفطرتها وخصائصها مع ممارستها لدورها الأساسي كزوجة وأم (العساف، 1986م: 74) وترجع (الأنصاري، 1411هـ: 53) الرأي الأخير الذي يتفق مع التعاليم الإسلامية ومقتضيات الحياة الاجتماعية والاقتصادية .. وتؤكد دراسة (Halawani, 1982:86) أن المجتمع السعودي يحترم المرأة العاملة.

ويرى (العساف، 1986: 75، 76) أن عمل المرأة في أي مجتمع مسلم يرتبط بمتغيرات منها :

- تكوين المرأة وطبيعتها.
- حاجة المرأة للعمل.
- ظروفها الاجتماعية والاقتصادية.
- آداب وقيم ومبادئ الإسلام وعادات المجتمع وتقاليده.
- نمو الوعي عند المرأة وتنامي ثقافتها الاجتماعية وإدراكها لدورها في الأسرة وفي تنمية المجتمع.
- ويوضح (وهبة، 1981: 186) الشروط التي ينبغي أن تعمل في ظلها المرأة وهي :
- عدم الإختلاط مع الرجال في أماكن العمل أو وسائل النقل العامة منه وإليه.
- أن تعمل في وظائف تتلاءم وطبيعتها.
- أن تعمل في فترات النهار.
- أن تراعي حالة الأم العاملة وأطفالها حين الولادة بإجازتها لمدة شهرين كما هو حاصل في المملكة.
- تخصيص أوقات أثناء العمل لتقوم بمسئوليتها نحو طفلها.
- المحافظة على استقرار المرأة العاملة النفسي والاجتماعي والأسري.
- ألا يكون العمل محلاً بوظيفتها الأساسية في الأسرة نحو زوجها وأولادها.

الحاجة الفعلية لعمل المرأة السعودية :

تؤكد (هيام، 1987 : 12) أهمية مساهمة المرأة السعودية في العمل خارج الأسرة لتلبية حاجات المجتمع وللإسهام في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لكون

الدين الإسلامي الحنيف يحض الناس على العمل كما في قوله تعالى: ﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون﴾ (سورة ٩ آية: ١٠٥) ومدلول الآية شامل لكلا الجنسين . . . وحينما لا تشارك المرأة في التنمية تتعطل الخدمات التي تحتاجها نساء المجتمع أو يحدث الاختلاط المحظور اضطراراً لقيام الرجال بتقديم هذه الخدمات ولقد بلغ عدد نساء المجتمع السعودي المستفيدات من الخدمة التربوية في كافة مراحل تعليم البنات (1, 344, 818) ما يزيد على مليون وثلاثمائة وأربعة وأربعين ألف طالبة في العام 1410هـ (رئاسة تعليم البنات 1410هـ) كما بلغ عدد المستفيدات من الخدمات الطبية عام 1410هـ حوالي ثلاثة ملايين مستفيدة⁽⁶⁾ وبلغ عدد المستفيدات من الخدمات الإدارية التعليمية ما يزيد على مليون وأربعمائة وواحد وثلاثين ألف مستفيدة⁽⁷⁾.

أما بالنسبة لمهنة الخياطة فإن 100٪ من نساء المجتمع يحتجن إليها وهكذا تبرز الحاجة الفعلية في هذه المجالات وغيرها إلى إسهام المرأة في توفير الخدمات لنساء المجتمع السعودي .

تعليم المرأة السعودية:

توفر حكومة المملكة فرص التعليم الرسمي الحكومي والأهلي لفتيات المجتمع في جميع مراحل التعليم العام والجامعي والتأهيلي⁽⁸⁾ ⁽⁹⁾ والبيان رقم (1-2) يوضح تطور أعداد الطالبات في مراحل التعليم المختلفة أنواعه خلال الفترة من 1402هـ إلى 1409هـ ونسبتهن إلى عدد الذكور . . . وبمقارنة النسب المئوية يتضح مدى النمو المتزايد في أعدادهن في كل سنة عن الأخرى . . . ويلاحظ تزايد أعداد طالبات المرحلة الجامعية والعليا . . . مما يتيح إعداد المرأة لممارسة دورها كزوج وأم . . . ودورها في التنمية الاجتماعية والإقتصادية .

مجالات عمل المرأة السعودية:

توضح دراسة (الأنصاري، 1990) وما تقدم من معلومات أن مجالات عمل المرأة السعودية تنحصر في:

- المجال التعليمي: (معلمة، موجهة، مديرة، فنية مختبر، مرشدة طلابية، عاملة في المؤسسات التربوية، محاسبة، كاتبة، وكيلة مدرسة، مراقبة، أستاذة جامعة، عميدة كلية، مشرفة إدارية).

بيان (1-2):

تطور نسبة عدد الطالبات إلى عدد الطلاب الذكور في بعض السنوات في المملكة في كافة مراحل التعليم وفي التعليم الجامعي وبعض التخصصات*.

البيان	السنوات		1403/1402هـ 1986م		1406/1405هـ 1987م		1408/1407هـ 1988م		1410/1409هـ 1990م	
	عدد الطالبات	%	عدد الطالبات	%	عدد الطالبات	%	عدد الطالبات	%	عدد الطالبات	%
كافة مراحل التعليم العام	702593	39	952631	42	1165621	44	1344818	45		
التعليم الجامعي والدراسات العليا في التخصصات العلمية والنظرية	24480	33	40255	40	45425	43	57162	44		
البعثات الخارجية لأول مرة	956	37	309	22	241	32	1052	26		
كليات ومعاهد معلمات	7186	41	8791	45	12270	53	14321	54		
التمريض والخطاطة وأنواع أخرى	2308	8	2932	11	1515	12	12	14		

* المصدر: وزارة المالية والإقتصاد الوطني 1407هـ - 1987⁽¹⁰⁾

وزارة المالية والإقتصاد الوطني 1410هـ - 1990⁽¹¹⁾

- المجال الطبي: (طبيبة، ممرضة، فنية تحليل وأشعة، كاتبة طبية، أخصائية اجتماعية، عاملة في الخدمات الأخرى).

- المجال الاجتماعي: (أخصائية خدمة اجتماعية، مربية، مفتشة، مشرفة، مديرة...).

- المجال الإعلامي والثقافي: (صحفية، مذيعة في الإذاعة والتلفزيون، مؤلفة، كاتبة، أديبة، شاعرة، فنانة في الرسم التشكيلي).

- المجال الاقتصادي: (الملكية الخاصة، الاستثمار الاقتصادي، الوظائف الحرفية النسائية، العمل في الوظائف المصرفية، البيع، الشراء، والمساهمة في الشركات).

كما أن هذه هي المجالات المهنية لعمل المرأة في دولة الإمارات (ثابت، 1983: 24، 25).

الأسباب المؤدية لعمل المرأة السعودية:

- التعليم واكتساب الخبرات وتنامي الوعي الاجتماعي والاقتصادي لدى المرأة السعودية يجعلها كفتاً لأداء العمل في الأسرة وخارجها.

- الحاجة المادية الناشئة عن قصور دخل الأسرة عن الوفاء بإشباع حاجتها المتزايدة أو

فقدان العائل.

- إثبات الذات يشكل أحد الأسس لدافعية المرأة للعمل وهو من أبرز الحاجات الأساسية لدى الإنسان.

- شعور المرأة بالثقة والزهو والاطمئنان حينما تؤدي عملها في الأسرة وخارجها.

- جو العمل المتاح أمام المرأة في المجتمع السعودي الذي يتميز بالمحافظة على كرامتها وحرمتها سواء في ميدان الوظيفة أو أثناء انتقالها من وإلى العمل.

- حاجة نساء المجتمع إلى عمل المرأة السعودية لتحل محل الرجل الذي يؤدي وجوده إلى الاختلاط الإجباري غير المرغوب شرعاً وعرفاً.

- المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والعمرائية التي تحققت في المجتمع السعودي تتطلب مزيداً من مشاركة المرأة السعودية في العمل.

- يعد العمل أساساً لاستقرار الحياة الزوجية (ثابت، 1983).

- الفراغ يعد من أهم أسباب عمل المرأة السعودية وينشأ الفراغ من الأمور التالية: العزوبة (عدم الزواج) - الزواج بدون أطفال - الزواج مع أطفال في سن المدرسة.

- استخدامات التقنية الحديثة في الشؤون المنزلية وفر قدراً كبيراً من وقت المرأة وجهدها ويمكن أن يستفاد منه في العمل الوظيفي.

- وجود عمالة منزلية تقوم بالوظائف الأولية كالتنظيف والعناية بالأمور المنزلية الأخرى.

- وجود دور حضانة ورياض الأطفال يخفف عن المرأة ما تبذله من جهد ووقت نظراً لأهمية التعليم المبكر في حياة الأطفال الصغار مستقبلاً.

- سلبيات الفراغ كالملل والاكتئاب مما يفقد المرأة الحيوية والتجدد الذي يمكن أن تحققه من خلال عملها خارج الأسرة.

- عدم الاختلاط في أماكن العمل يؤدي إلى إقبال المرأة السعودية عليه وتأييد المجتمع له فقد أظهرت دراسة (حمود، 1982: 27) أن نسبة 4, 65٪ من الموافقات على أن الاختلاط بالجنس الآخر أثناء العمل يحول دون عملهن ويجعلهن لا يشاركن في قوة العمل بينما 56٪ من غير الموافقات يعملن مما يجعل من الممكن التسليم بأن الاختلاط بالجنس الآخر أثناء العمل هو من العوامل المعوقة لعمل المرأة العربية.

- ملائمة الدور تشجع المرأة السعودية على العمل حيث إن المجتمع السعودي يدرك الوظائف التي تناسب طبيعة المرأة وخصائصها ولا يعرضها للأذى بعملها في مهن لا تتلاءم وطبيعتها.

الدراسات السابقة :

- قامت (اليونسكو العربية) بنشر دراسة (حمود، 1982 : 62، 63) عن مشكلات المرأة العربية في التعليم والعمل فأوضحت أن للتعليم آثاراً إيجابية متعددة على دور المرأة العربية ومكانتها في المجتمع فهو إلى جانب زيادة مشاركتها في قوة العمل فإنه يغير نظرتها لذاتها وتطلعاتها يضاف إلى ذلك أن تعليم المرأة له أثره في العادات السائدة إذ يجعلها أكثر مرونة في تقبل أنماط جديدة من السلوك.

ويجعل المرأة والرجل على حد سواء أكثر تقبلاً لفكرة مشاركتها في العملية الانتاجية للمجتمع وذلك كله ينعكس بشكل إيجابي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأوضحت الدراسة أن دافعية العمل عند المرأة تضع الناحية المادية في المرتبة الأولى . . والناحية المعنوية في المرتبة الثانية إذ بلغت نسبة عدد من وافقن على الناحية المادية كدافع للعمل 63, 4% وبلغت نسبة عدد من وافقن على الناحية المعنوية كدافع للعمل 60, 5% من أفراد عينة البحث.

كما أوضحت الدراسة أن نسبة الموافقات على عمل المرأة غير المتزوجة بلغت 96, 3% ونسبة عدد الموافقات على عمل المرأة المتزوجة دون أطفال 96, 3% . . وعلى عملها مع أطفال دون السادسة من العمر 46% وعلى عملها مع أطفال في المدارس 78% مما يوضح أن المجتمع العربي الذي شملته الدراسة يرى أن الدور الأسري أكثر أهمية للمرأة العربية في العناية بأطفالها الصغار من العمل خارج الأسرة على أن لا فرق في اتجاهات أفراد العينة تجاه عمل المرأة المتزوجة أو اتجاه عمل المرأة غير المتزوجة مما يدل على تأييد المجتمع العربي لعملها في كلتا الحالتين (حمود، 1982 : 80، 81).

- أما دراسة (العمار، 1982) فقد وجدت الباحثة أن لمستوى تعليم أفراد العينة دوراً في تبين وجهات نظرهم حول عمل المرأة السعودية فمن يحمل شهادة جامعية يكون أكثر تأييداً لعملها من حملة المؤهلات الأقل؛ مثل: الثانوية العامة وما في مستواها. ويبدو هذا الاختلاف في جوانب عديدة من عمل المرأة سواء ما كان يتعلق بدورها في التنمية أو درجة المساواة بين المرأة والرجل في الأجر على نفس العمل أو ما يتعلق كذلك بدورها في المنزل وعلاقاتها الأسرية . . وكذلك فيما يتعلق بدوافع عمل المرأة . . ودرجة نشاطها وموازنتها على العمل . . وأبرزت الدراسة فروقاً في اتجاهات الطلبة من حيث الجنس . . فالطالبات أكثر تأييداً من

الطالبة . . وكذلك بالنسبة للمهن التي يمكن للمرأة مزاولةها . . فإن الطالبات أكثر تأييداً لمعظمها من الطلاب . وفي دراسة (قنديل وكاظم، 1976) تبين أن طالبات الجامعة لديهن اتجاه إيجابي نحو عمل المرأة أكثر وضوحاً من طالبات المستوى الثانوي .

- وقد أظهرت دراسة (Siegel and counts, 1963:513-535) اتجاهات إيجابية نحو المرأة العاملة وخاصة بين المستويات التعليمية العالية وقد أظهرت دراسة (النمر، 20:1988) القيمة الاجتماعية للعمل في المجتمع السعودي وأن نسبة 59% من عينة الدراسة يوافقن على وجوب العمل لكل امرأة بالغة وقادرة وعلى الباحث النتائج بأن عينة الدراسة تعطي أهمية لدور المرأة الأسري . كما أشارت الدراسة إلى أن أفراد عينة البحث يدركن أهمية دور المرأة في المنزل وأنه يفوق دورها في العمل .

وعن اتجاهات الرجل والمرأة السعودية حول إسهام المرأة في التنمية فإن دراسة (النمر، 21:1989) توضح أن أغلبية الطالبات السعوديات اللواتي يدرسن في الولايات المتحدة الأمريكية يرين أن المجتمع السعودي لا يعطي تقديراً ملموساً لإسهام المرأة في التنمية .

- أما دراسة (Halawani, 1982:63-86) فقد أشارت الباحثة إلى أن العينة الخاضعة للدراسة ترى أن المجتمع السعودي يقدر ويحترم المرأة العاملة .

- توضح دراسة (النمر، 25:1989، 38)، أن المهن التي اقترحتها الدراسة قد تراوحت موافقة عينة البحث عليها ما بين 57% إلى 92% وأن التمريض جاء في آخرها بينما التدريس جاء في مقدمتها وفيما يتعلق بدور المرأة الرئيسي وهو المنزل والأطفال فقد بلغ جملة من وافق عليه 66% وفيما يتعلق بدوافع العمل فقد وافقت 83% من عينة البحث على الدوافع الذاتية بينما وافقت 17% منهم على الدوافع المادية وبلغت نسبة من وافق على المساواة بين الرجل والمرأة في العمل 61% . . وأشار الباحث إلى أن التغيرات الاجتماعية لها أثر على بعض الاتجاهات فمستوى تعليم الأب والأم والحالة الاجتماعية لعينة الدراسة ونوع التخصص في الجامعة عكس بعض الآثار على المهن التي يجوز للمرأة العمل فيها فالإتجاه نحو المحافظة على المهن التقليدية يظهر بين الطالبات اللواتي مستوى تعليم آبائهن أقل .

- أما دراسة (الأزرق، 1981) عن الآثار السلبية لعمل المرأة فإنها توضح أن نسبة

6, 38٪ من أفراد عينة الدراسة من الزوجات العاملات يرين أن الصعوبات التي تعوق الطموح المهني للمرأة العاملة تتعلق بالزواج والأولاد..

- وفي دراسة (ثابت، 1983) .. يبدو أن الغالبية العظمى من النساء العاملات يشعرون بالسعادة أثناء العمل حيث إن 96٪ من أفراد العينة يوافقن على شعورهن بالسعادة حين ممارستن للعمل للأسباب التالية:

تقديم خدمة للمجتمع، والشعور بقدرتهن على العطاء، والإحساس بالراحة النفسية، وإبراز التفوق والنبوغ.

وأن نسبة 4٪ لا يشعرون بالسعادة أثناء ممارستن للعمل للأسباب التالية: كثرة التفكير في الأسرة والأبناء، والاعتقاد بأن المكان الطبيعي للمرأة هو البيت، وتهية الزاخرة للزوج، ومشكلات الزواج بسبب العمل.

غير أن الدراسة أوضحت أن عمل المرأة يؤدي إلى: إرتفاع مستوى المعيشة في المجتمع، وزيادة معدل النمو الاقتصادي والاجتماعي.

وتؤكد الدراسة نفسها أن نسبة 8, 95٪ من أفراد عينة البحث ترى أن اشتغال المرأة بالعمل هو واجب وطني لأنه يحقق:

زيادة معدل النمو في المجتمع، دعم بناء الأسرة، زيادة اقتصاديات الأسرة، التكامل والتعاون الاجتماعي والاقتصادي بين الزوج والزوجة، سد العجز في نقص قطاع العمالة من الذكور، تحقيق حياة أفضل، تقدم المجتمع، الاستفادة من وقت الفراغ فيما يفيد الأسرة والوطن وتفاذي سلبياته.

مشكلة البحث:

إن المشكلة التي عالجها الباحث والتي تتمحور حولها معلومات البحث هي: واقع المرأة السعودية الراهن اجتماعياً وتعليمياً وتوظيفياً، وموقف المجتمع العام حيال عملها، واتجاهات طالبات جامعة الملك فيصل بالمنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية نحو عمل المرأة.

منهجية البحث:

- اتبع الباحث الطريقة الوصفية التحليلية وهي إحدى طرق منهج البحث المسحي (Dalen, 1973) وذلك لدراسة اتجاهات الرأي العام لطالبات جامعة الملك

فيصل عن طريق العينة العشوائية التي تمثل أفراد مجتمع البحث البالغ عددهم (2800) طالبة تدرس في كافة التخصصات المتاحة لهن في جميع المستويات الجامعية في مرحلة (البكالوريوس).

– عينة البحث: لقد كانت العينة العشوائية التطبيقية أكثر ملاءمة لمجتمع الدراسة غير المتجانس من حيث المستوى الدراسي لطالبات الجامعة المنتظمات في مختلف المستويات من الأول حتى مستوى التخرج. . وتم الاختيار العشوائي بنسبة 15% من عدد الطالبات في كل مستوى. . وذلك بقيام المعيدات والمشرفات في الجامعة بتوزيع عدد كاف من الاستمارات عشوائيا على الطالبات الحاضرات في قاعات الدرس. . وأعيدت جميع الاستمارات وعددها (500) استمارة. . وانطبقت الشروط البحثية على (410) استمارة لاكتمال الإجابة على بنودها واعتبر الباحث هذا العدد هو حجم العينة ليمثل طالبات الجامعة بنسبة 15% وهي نسبة كافية في البحوث المسحية (عودة، 1988: 174، 178).

– استمارة استبانة البحث:

لقد قام الباحث بدراسة استمارة بحث (النمر، 1989) عن اتجاهات طالبات جامعة الملك سعود بالرياض نحو عمل المرأة واعتبرها استبانة بحثية يمكن استخدامها بصيغتها الواردة في البحث نظراً لتماثل هذا البحث مع دراسة (النمر) في الجانب الميداني. . ولإمكانية إجراء مقارنة بين نتائج الدراستين حينما تتوحد فيهما أداة البحث كما أن ذلك يمنع الاستبانة ثقة بحثية أكبر.

لقد اشتملت استمارة استبانة البحث على مجموعتين من الأسئلة:

– المجموعة الأولى تتكون من سبعة أسئلة وتدور حول البيانات العامة عن المشاركة في الإجابة عليها.

– المجموعة الثانية وتتكون من عشرة أسئلة من 8-17. . وتتناول اتجاهات الطالبات الجامعيات نحو عمل المرأة السعودية على أن تختار الطالبة واحدة من الاجابات المقترحة الخمس وهي:

(موافقة بشدة – موافقة – لا أدري – غير موافقة – غير موافقة بشدة) وقد تم تحليل الإجابات بالاستعانة بمركز الحاسب الآلي بالجامعة.

التائج:

1- اشتملت استمارة استبانة البحث في الأسئلة السبعة الأولى على المعلومات العامة عن أفراد عينة البحث وعددهم 410 طالبة من جميع التخصصات والمستويات الجامعية في جامعة الملك فيصل بمقرها الرئيس بمنطقة الأحساء والفرعي بمنطقة الدمام وقد كان السؤال الأول والثالث عن الكلية والتخصص والبيان رقم (3-1) يوضح نتائج الإجابة عليها ومنه يمكن القول أن نسبة 77% من أفراد عينة البحث طالبات يدرسن بكافة تخصصات كلية التربية بينما كانت نسبة عدد الطالبات اللاتي يدرسن في كلية الطب 17,8% وفي كلية العلوم الزراعية والأغذية 5,2% من أفراد العينة.

وأما على مستوى التخصصات فإن 74,6% من أفراد العينة يدرسن تخصصات نظرية 25,4% منهن يدرسن تخصصات علمية في الكليات الثلاث. .

2- وتضمن السؤال الثاني استفساراً عن المعدل التراكمي لأفراد عينة البحث. . ومن خلال الإجابات اتضح أن نسبة عدد أفراد العينة اللاتي حصلن على معدل ممتاز هي 9,8% وأن نسبة الحاصلات على جيد جداً مرتفع هي 24,4% ونسبة عدد الحاصلات على جيد جداً 39% بينما كانت نسبة عدد من حصلن على معدل جيد مرتفع 10,2% وعلى معدل جيد 9,3% وعلى معدل مقبول مرتفع 4,4% وهذه النسب توضح أن مستوى طالبات الجامعة حين إجراء البحث يميل إلى منحني (سالب الالتواء) حيث إن تركيز التكرارات عالٍ عند القيم العليا ومنخفض بالتدريج عند القيم الدنيا "Negatively Skewed" (عودة، 1988: 78) مما يدل على أن غالبية أفراد العينة من ذوات المعدلات التراكمية العالية.

3- وبالنسبة لإجابات أفراد عينة البحث على السؤال الرابع حول العمر حين الإجابة على استمارة الاستبانة فإنه يتضح أن نسبة 38% من أفراد عينة البحث هن ممن تتراوح أعمارهن ما بين 18-20 سنة. . وأن 54,2% من أفراد العينة هن ممن تقع أعمارهن ما بين 21-23 سنة بينما أن نسبة 7,8% من أفراد العينة هن ممن تتراوح أعمارهن ما بين 24 وما فوق. ويفسر الباحث وجود هذه الفئة الغالبة نسبتها من الأعمار لكون طالبات المستوى الرابع والخامس والسادس في كلية الطب التي تتطلب سبع سنوات من الدراسة والتطبيق لتكون الطالبة مؤهلة للتخرج وممارسة المهنة. . كما توضح نسبة التراكم 54,2% ممن أعمارهن تقع ما بين 21-23 سنة. . أي أن

* بيان رقم (1-3) توزيع أفراد العينة حسب الكلية والتخصص

الطب الزراعة										التربية		التخصصات	
المجموع				العلمية				النظرية				الكليات	
	اقتصاد	علوم	طب	رياضيات	علوم	لغة	إجماليات	لغة	إسلامية		البيان		
	منزلي	طبية				انجليزية		عربية					
	410	21	19	54	4	6	21	75	117	93	عدد الطالبات		
											النسبة حسب كل تخصص		
%/100	5.2	4.6	13.2	1	1.4	5.2	18.2	28.5	22.7		النسبة على مستوى الكلية		
%/100	5.2	%/17.8				%/77					النسبة على مستوى التخصصات		
%/100	25.4						%/74.6				النسبة على مستوى التخصصات		
* المصدر: إجابات أفراد عينة البحث على السؤال الأول والثالث													

معظم أفراد العينة يدرسن في مستويات دراسية متقدمة في كل من كلية التربية والزراعة بصفة خاصة. . والكليات الثلاث بصفة عامة. .

4- ويتناول السؤال الخامس الحالة الاجتماعية لأفراد عينة البحث. . ويتبين من إجاباتهم أن نسبة المتزوجات 29, 5% من مجموع أفراد العينة بينما 70, 5% من غير المتزوجات. . وهذا يوضح حقيقة إمكانية مواصلة الطالبة المتزوجة للدراسة الجامعية رغم ارتباطها الأسري بالزوج والأطفال. . كما يعطي هذا مؤشراً على أن أزواجهن متعاونون معهن. . مما يعتبره الباحث ظاهرة اجتماعية إيجابية. . تدل على وعي اجتماعي وثقافي لدى مجتمع البحث.

5- وتضمن السؤال السادس المستوى التعليمي لكل من الآباء والأمهات لأفراد عينة البحث ويوضح البيان رقم (2-3) توزيع أفراد عينة البحث بحسب المستوى التعليمي للوالدين حيث النسبة الغالبة هي من الأميين والأميات وتبلغ نسبتهم 43, 7% بينما تبلغ نسبة من لديه مؤهل أقل من الشهادة الابتدائية 24, 6% من الآباء والأمهات. . ولذا فإن الباحث لا يعتبر أن أمية الآباء والأمهات عائق أمام الطالبة الجامعية في هذه الدراسة. . ويعزو ذلك لكون الوعي العام المتزايد لدى الأسرة يأتي نتيجة الحوافز المتاحة كالحصول على الوظيفة وغيرها التي أثرت إيجابياً في موقف الوالدين من دراسة بناتهم وأبنائهم حتى المستوى الجامعي بغية تأهيلهم للوظيفة. . ولحياة عصرية. . ولهذا فإن الباحث يرى أن ظروف الحياة الراهنة ورفي المجتمع السعودي كفيل بتقليل الأثر السلبي لعدم تعلم الأبوين بل ربما يكون شعورهم بجهلهم سبباً في العناية بتعليم أبنائهم وبناتهم.

ومن جانب آخر فإنه على الرغم من إرتفاع نسبة الأمية ونسبة من لديه أقل من الشهادة الابتدائية إلا أن ذلك لم يؤثر سلباً على موقف أفراد عينة البحث من عمل المرأة السعودية. . واتجاهها نحو مختلف المهن المقترحة في البحث كما سيأتي فيما بعد في الفصل (2-3).

6- وفيما يتعلق بالمستوى التعليمي لأزواج المتزوجات من أفراد العينة وعددهم 121 زوجاً فإن نسبة 27, 8% منهم ممن يحملون الشهادة الابتدائية وأن 44, 4% منهم ممن يحملون الشهادة المتوسطة (الاعدادية) و 18, 9% منهم يحملون الثانوية العامة بينما 8, 9% من الأزواج يحملون الشهادة الجامعية. . وتوضح هذه المعلومات أن الأزواج جميعهم متعلمون. . وأن أكبر نسبة منهم يحملون الشهادة

* البيان رقم (2-3)

توزيع أفراد عينة البحث بحسب المستوى التعليمي للأب والأم

المجموع		الأم		الأب		المستوى التعليمي
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
43, 7	358	50, 5	207	36, 9	151	1- لا يقرأ ولا يكتب
24, 6	202	21, 5	88	27, 8	114	2- أقل من الابتدائي
15, 1	124	16, 8	69	13, 4	55	3- الشهادة الابتدائية
8, 8	72	9, 5	39	8	33	4- الشهادة المتوسطة
4, 8	39	1, 7	7	7, 8	32	5- الشهادة الثانوية
1, 8	15	-	-	3, 7	15	6- الشهادة الجامعية
,2	2	-	-	, 5	2	7- الدراسات العليا
1	8	-	-	1, 9	8	8- أخرى (دبلوم)
%100	820	%100	410	%100	410	المجموع

* المصدر: إجابات أفراد عينة البحث على السؤال السادس.

المتوسطة. . وأن موقفهم من مواصلة زوجاتهم للدراسة الجامعية إيجابي. . ولم يكن لانخفاض مؤهلات الغالبية منهم تأثير سلبي على اتجاهات زوجاتهم طالبات الجامعة نحو عمل المرأة السعودية. . مما يدل على تأييد الأزواج لعمل المرأة في الوظائف التي يتيحها المجتمع السعودي.

عرض لاتجاهات الطالبات نحو عمل المرأة السعودية وتفسير النتائج:

اشتملت استمارة استبانة البحث في الجزء الثاني منها على أسئلة عن اتجاهات الطالبات. . وعددها عشرة أسئلة موضحة نتائج الإجابات عليها فيما يلي:

- إسهام المرأة السعودية في التنمية:

ما اتجاهات الطالبة الجامعية نحو مساهمة المرأة السعودية في الحالة التنموية التي تعيشها المملكة؟ تناول ذلك السؤال الثامن وبلغت نسبة الموافقة على إسهامها 9, 81% من أفراد عينة البحث ولم تؤيد نسبة 1, 18% وبالمقارنة مع نتائج دراسة (النمر، 1989) بجامعة الملك سعود بالرياض فقد أيدت طالبات الجامعة بنسبة 90% من أفراد

العينة.. وقد وجد (ثابت، 1983) أن عمل المرأة في الإمارات العربية المتحدة يسعدها لأنها تقدم خدمة لوطنها.. كما أن عمل المرأة يسهم في إستقرار الحياة الزوجية حسبما أشارت إليه (الأنصاري، 1990) عن دراسة على مدينة جدة التي أوضحت موافقة 96% من أفراد عينتها على ذلك.. وكما أوضحت نتائج دراسة (حمود، 1982) حيث أيدت 96,3% من أفراد عينتها من العاملات وغير العاملات في بعض الدول العربية الخليجية وغير الخليجية عمل المرأة.. لأنه يشعرها بأهميتها في تنمية المجتمع.. واعتبرت نسبة 94,3% أن التعليم للمرأة يعتبر من أهم أسباب رغبتها في العمل لما أكسبها من وعي وعلم ومهارة. ويرى الباحث أن إسهام المرأة العربية بصفة عامة تؤيدها الغالبية المطلقة التي أجريت حولها الدراسات. وينطبق هذا على المرأة السعودية.

— الاتجاهات نحو المهن المقترحة:

وعلى مستوى المهن المقترحة في السؤال التاسع من الاستمارة فقد أيدتها أفراد عينة البحث بنسبة متفاوتة حسبما يتضح من البيان رقم (2-3) الذي يشمل على مقارنة مع نتائج دراسة (النمر، 1989) في جامعة الملك سعود.. ومن هذا البيان يتضح أن:

— نسبة الموافقات على عمل المرأة في المهن المقترحة تراوحت ما بين 94% و75% وبمتوسط 76% لكل المهن في جامعة فيصل بينما بلغت نسبة الموافقات على عملها في المهن ذاتها ما بين 92% و57% في جامعة الملك سعود (دراسة النمر) وبمتوسط عام قدره 75% وتختلف هذه الدراسة مع دراسة (النمر) في أولويات المهن إذ يوضح البيان (3-3) اختلافاً واضحاً ما عدا التدريس والإدارة التعليمية حيث أيدت طالبات جامعة الملك فيصل وطالبات جامعة الملك سعود المهنيتين بنسب متقاربة جداً بينما اختلفن فيما عداهما.

— فالتمريض مثلاً وافقت عليه نسبة 76% من عينة جامعة الملك فيصل في هذا البحث بينما أيدته نسبة 57% من عينة جامعة الملك سعود (النمر) وبينما كان ترتيبه الخامس في جامعة الملك فيصل كان ترتيبه التاسع في جامعة الملك سعود وعلى عكس ذلك فمهنة الطب أيدتها عينة جامعة الملك فيصل في هذا البحث بنسبة 67% وجاء ترتيبه الخامس.. ويفسر الباحث (في هذا البحث) هذا الاختلاف من أن مهنة الطب ينظر إليها المجتمع نظرة عليا في الرياض رغم ما تتطلبه من سنوات أكثر... إذ على الطالبة أن تدرس ست سنوات متواصلة فضلاً عن ستة الإمتياز السابعة بينما تطلب درجة التخرج في التمريض سنوات أقل سواء على مستوى المرحلة الثانوية أو على

* البيان رقم (3-3)
توزع أفراد العينة على مختلف المهن المقترحة ..
ومقارنة ذلك مع نتائج دراسة (النمر)

عدد	المهن	جامعة الملك فيصل الموافقات من افراد عينة البحث (410)		الترتيب	جامعة الملك سعود عينة البحث (566)	
		العدد	النسبة		نسبة الموافقات	الترتيب
1	التدريس	385	% 94	1	% 92	1
2	أعمال إدارية أخرى	361	% 88	2	% 62	7
3	إدارة تعليمية	348	% 85	3	% 87	3
4	أخصائية إجتماعية	320	% 78	4	% 90	2
5	التمريض	312	% 76	5	% 57	9
6	أعمال سكرتارية	299	% 73	6	% 61	8
7	أعمال خياطة	279	% 68	7	% 83	4
8	الطب	275	% 67	8	% 75	5
9	الحاسب الآلي	230	% 56	9	% 70	6
	المتوسط	312	% 76		% 75	

* المصدر: اجابة افراد عينة البحث على السؤال التاسع من استمارة الاستبانة.

مستوى البكالوريوس التي تتطلب أربع سنوات .. كما يفسر الباحث ميل أفراد العينة الى التمريض في هذا البحث لوجود سبب آخر وهو الحاجة الملحة إلى الحصول على مصدر اقتصادي يعزز دخل الأسرة في مجتمع الأحساء والدمام .. ويفسر اتجاه الطالبات الى الطب بموافقة أقل من ذلك لما يتطلبه من سنوات دراسية وعدم القدرة الاقتصادية لدى بعض أفراد المجتمع على مواصلة الدراسة فضلاً عن العامل الاجتماعي .. ورغم أن (النمر) يفسر تدني نسبة موافقة عينة دراسته في جامعة الملك سعود على التمريض بأن ذلك يعبر عن النظرة الدونية لمهنة التمريض على عكس نتائج هذه الدراسة التي تعطي دليلاً على رؤية مجتمع المنطقة الشرقية والجامعة في هذه المنطقة .. وربما الاختلاف في مستوى المعيشة بين مجتمع المنطقة الوسطى .. ومجتمع

الأحساء والدمام له دور في اتجاهات أفراد عينة كل من جامعة الملك فيصل وجامعة الملك سعود (النمر).

- ويبدو الاختلاف أيضاً واضحاً في نتائج كل من هذه الدراسة ودراسة (النمر) فيما يتعلق بالمهن. . في اتجاهات طالبات كل من الجامعتين بالنسبة للأعمال الإدارية الأخرى. . والتي تشمل وظائف وأعمال إشرافية ومحاسبية وأعمال المختبرات وأعمال المستودعات وغيرها حيث جاء ترتيبها الثاني ونسبة تأييد 88% من أفراد عينة هذه الدراسة بجامعة الملك فيصل. . بينما جاء ترتيبها السابع ونسبة 62% من أفراد عينة دراسة (النمر) جامعة الملك سعود.

ويؤكد اختلاف الاتجاهات ما ذهب إليه الباحث في هذا البحث من أن حاجة المجتمع في الأحساء والدمام أكثر إلحاحاً للحصول على وظيفة عاجلة نظراً لعدم قدرة المؤسسات الجامعية على استيعاب خريجات الثانوية في هذه المنطقة فضلاً عن العوامل الأخرى المذكورة سابقاً. . ويضاف عدم وجود تخصصات جامعية في العلوم الإدارية متاحة للبنات، في المؤسسات الجامعية في كل من منطقة الأحساء والدمام، الأمر الذي لا يملك بنات المجتمع فيهما من دراسة تقنية الحاسب الآلي واستخدامه. . والذي جاء ترتيب الحاسب الآلي كمهنة في دراسة (النمر) بجامعة سعود) السادس ونسبة تأييد بلغت 70% من أفراد العينة. . حيث تتوفر تخصصات لهن في جامعة الملك سعود وغيرها يضاف إلى أن الطلب على خريجات الحاسب الآلي في منطقة الرياض نظراً لوجود خدمات نسائية تتطلب الحاسب الآلي في مؤسسات اقتصادية واجتماعية كبرى أكبر منها في الأحساء والدمام.

- أما بالنسبة للأخصائية الاجتماعية. . فإن ترتيبها جاء الرابع حيث وافقت عليها نسبة 78% من أفراد عينة هذه الدراسة في جامعة الملك فيصل بينما جاء ترتيبها الثاني في دراسة (النمر) بجامعة الملك سعود) ونسبة تأييد بلغت 90%. . ويفسر الباحث أن تخصص خدمة اجتماعية معروف أكثر في المنطقة الوسطى حيث توجد مؤسسات جامعية متخصصة في الخدمة الاجتماعية بكلية الدراسات الاجتماعية تتبع إدارة الكليات برئاسة العامة لتعليم البنات بالرياض. . وقسم التربية وعلم الاجتماع بكلية الدراسات الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وقسم الاجتماع بكلية الآداب بجامعة الملك سعود. . فضلاً عن الطلب المتزايد على خريجاته في المنطقة الوسطى أكثر منه في الأحساء والدمام اللتين تفتقران إلى هذا التخصص في

مؤسساتها الجامعية ما عدا قسماً تابعاً لكلية التربية بجامعة الملك فيصل بالأحساء يحتوي على عدة تخصصات اجتماعية كالتاريخ والجغرافيا وعلم الاجتماع.

- أما أعمال الخياطة فرغم أهميتها لكل نساء المجتمع إلا أنها حظيت بتأييد أقل في جامعة الملك فيصل وتأييد أكبر من جامعة الملك سعود بالرياض حيث جاء ترتيبها السابع في هذه الدراسة بالجامعة الأولى وبنسبة تأييد بلغت 68% من أفراد العينة. . بينما جاءت بالترتيب الرابع وبنسبة تأييد بلغت 83% من أفراد عينة دراسة (النمر) في الجامعة الأخيرة ولا يدل هذا الاختلاف على أن مجتمع الإحساء والدمام ينظر إليها على أنها غير هامة. . بل ربما تكون المهن الست السابقة لها. . أكبر ضمناً للوظيفة والدخل. لقصور برامج التأهيل للخياطة في المنطقة. . بينما في مجتمع المنطقة الوسطى. . حيث الحركة الاقتصادية أكثر نشاطاً. . تجتذب تجارة الأزياء بارباحها اهتماماً اجتماعياً واقتصادياً كبيراً. . فضلاً عن ارتفاع مستوى المعيشة فيها عن المنطقة الشرقية.

ووجد (قطب، 1975) أن حوالي 66.6% من عينة الدراسة يفضلن العمل في التدريس بالدرجة الأولى. . ووجد (ساري، 1984: 7) في دراسته أن وظيفة التدريس تحتل المرتبة الأولى لانماط العمل السائد للمرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة. . وكذلك وجد (الثاقب، 1975) في دراسته حول «الموقف الكويتي من مكانة المرأة في المجتمع المعاصر» أن المرأة الكويتية تفضل العمل في التدريس كاختيار أول بين مجالات العمل المتاحة. . وقد وجد خليفة (1987) أن العمل في المهن الخدمية يحظى بالأولوية في رغبات عينة دراسته ومن أهمها التدريس والخدمة الاجتماعية والإدارية. . وقد اتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة (النمر) وغيرها في هذا الشأن. . كما تقدم ذكره. . ويلاحظ من معلومات البيان رقم (3-3) أن المهن (التدريس. . والأعمال الإدارية والإدارة التعليمية والأخصائية الاجتماعية) حازت على تأييد أكبر لدى أفراد عينة هذه الدراسة كما حازت ثلاث منها على تأييد غالبية أفراد عينة الدراسة (النمر) في جامعة الملك سعود وهي التدريس والأخصائية الاجتماعية والإدارة التعليمية. . ويفسر الباحث هذا التأييد بأن المجتمع السعودي ينظر إلى المهن التي لا يحدث فيها اختلاط جزئي أو كلي نظرة الاطمئنان والتقدير وتشعر المرأة بالقيمة الاجتماعية في هذه المهن أكثر من غيرها لأنها تعمل في الأوساط النسائية. . بينما عملها في المهن ذات الأوضاع التي تضطرها إلى الاختلاط بسبب

لها مشكلات اجتماعية ووظيفية. وتؤيد نتائج دراسة (حمود، 1982: 69) هذا التفسير حيث لم توافق نسبة 72,7% على العمل مع الاختلاط بالجنس الآخر علماً بأن هذه الدراسة أجريت في أربع دول عربية منها دولتان خليجيتان.. وأظهرت علاقة ذات دلالة احصائية بمستوى أقل من (0,05) بين عمل المرأة وعائقيْن اثنين هما: الاكتفاء الاقتصادي الذاتي.. والاختلاط بالجنس الآخر.. أي أن هذين العاملين يعوقان عمل المرأة العربية.. وتستنتج دراسة (حمود) آفة الذكر بأن الاختلاط بالجنس الآخر أثناء العمل هو من العوامل المعوقة لعمل المرأة.

الدور الرئيس للمرأة:

وحول نتائج اجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال العاشر من أسئلة الاستمارة المتضمن اعتبار عمل المرأة الرئيسي هو الاهتمام بشئون المنزل ورعاية الأطفال.. فقد أيدت نسبة 74% من أفراد العينة ذلك.. بينما نسبة 22% لم تؤيد وأمتنعت نسبة 4% عن إبداء الرأي لعدم تأكدهن.. وينسجم هذا الاتجاه مع تعاليم الشريعة الإسلامية.. والموروثات الاجتماعية.. في المجتمع السعودي وأنه بمقارنة هذه النتائج بنتائج دراسة (النمر، 1989) في جامعة الملك سعود.. اتضح أن غالبية أفراد عينة دراسته تؤيد ذلك بنسبة 66% وامتناع 7% لعدم تأكدهن وعدم تأييد 27% من أفراد العينة.

وتتفق هذه النتائج مع دراسة (خليفة، 1987: 96، 98) أن معوقات عمل المرأة تتمثل في المعوقات الأسرية.. ولقد أشار (النمر، 1989) إلى أن حوالي 72% من عينة دراسته يرين أهمية الدور التربوي وأنه الأساس في عمل المرأة.. كدور أساسي لها وهو رعاية الأطفال وتربيتهم.. ووافقت 55,8% من أفراد عينة دراسة (حمود، 1982: 68) على أن حاجة الأولاد للأم تشكل صعوبة أمام عملها نظراً لكونها المسئولة عن تربيتهم ولاسيما في سن دون السادسة.. وعدم توفر الشخص البديل يشكل صعوبة تمنع المرأة من العمل.. وقد وافقت على ذلك نسبة 52,4% من أفراد عينة دراسة (حمود) السابقة.. وقد وافقت على العمل نسبة 88,4% من أفراد عينة هذه الدراسة اذا تواجد شخص بديل.. وبنسبة 81,4% من أفراد عينة الدراسة نفسها إذا كان العمل يستغرق نصف دوام.. ويفسر الباحث أن هذه الدراسة وكذلك الدراسات الأخرى المشار إليها تؤكد حقيقة أن الدور الرئيس للمرأة هو رعاية الأسرة والأطفال كما اتضح ذلك من مختلف المواقف والاتجاهات لأفراد عينة كل منها على مستوى الخليج

وبعض الدول العربية رغم التأييد المطلق لعمل المرأة خارج الأسرة كدور أساسي آخر للمرأة.. كما أكدته معطيات هذا البحث.

- التوافق بين عمل المرأة وواجباتها الزوجية :

هل تستطيع المرأة التوفيق بين متطلبات الحياة الزوجية والعمل إذا كان هناك تعاون وتفاهم بين الزوج والزوجة؟ أوضحت نتائج الإجابات على هذا السؤال: اتجاهات الطالبات في جامعة الملك فيصل حيث وافقت نسبة 95% على أن التعاون والتفاهم بين الزوجين يعين المرأة على التوفيق بين متطلبات الحياة الزوجية والعمل وامتنعت 3% لعدم تأكدهن.. ولم توافق نسبة 2% من أفراد العينة وقد وافقت نسبة 91% من دراسة (النمر، 1989، 21) على أن المرأة يمكنها التوفيق بين العمل والمنزل في ظل تعاون الزوج مع الزوجة.. ويرى أنه إذا كان التعاون ضروريا فإنه يعتبر مفهوما حديثا في المجتمع السعودي فالرجل مازال ينظر إلى أن المرأة هي المسئولة المباشرة عن جميع شئون المنزل حسب النظرة التقليدية السائدة.. وأنه على الرغم من أهمية وجود مثل هذا التعاون بين الرجل والمرأة فإن المرأة السعودية العاملة تعاني من مشكلة عدم تعاون الأسرة معها في أمور المنزل.. كما جاء ذلك في دراسة (خليفة، 1987: 101-102) حيث أوضحت أن هناك حوالي 69% من أفراد العينة يعانون من مشكلة عدم تعاون أفراد الأسرة معها مما أضاف عليها أعباء ربما لا تستطيع الوفاء بالتزاماتها كما ينبغي.

وقد أدت هذه السلبية إلى الاستعانة بالخدم والمرييات لتقديم بعض المساعدات التي تعجز المرأة عن تحقيقها بسبب العمل.. والموقف السلبي للأسرة.. ويختلف الباحث مع (النمر) فيما يتعلق بأعباء الأسرة.. حيث يرى أنها تنقسم إلى قسمين: أعباء روتينية وأعباء أساسية.. فأما الأعباء الروتينية مثل نظافة المنزل وترتيبه فلم تعد أعباء أساسية في ظل استخدام منتجات التقنية ووجود الخادومات أما بالنسبة للأعباء الأساسية.. كالعناية بالطفل نفسياً وصحياً واجتماعياً فهي الوظيفة الأساسية للأم.. ولاشك أنه على الرغم من كونها معوقاً لعمل فئة من النساء.. إلا أنها لم تعد معوقة لدى البعض منهن إذا تكفل أقارب الأم كالجندات والأخوات وغيرهن برعاية الطفل أثناء غيابها في العمل وقد خفف من هذا العبء افتتاح بعض دور الحضانة سواء التابع منها لرئاسة تعليم البنات أو المدارس الأهلية.. كما أن البعض منهن يسند عملية رعاية الطفل الرضيع غذائياً وصحياً أثناء فترة الدوام في العمل إلى المرييات والخادومات.. ولقد أوضحت دراسة (ثابت، 1983: 186) في دولة الإمارات العربية المتحدة أن نسبة 50,3% من أفراد العينة يعتمدون على المرييات و 37,7% يعتمدون

على دور الحضانة .. وأن 8,4٪ يعتمدون على الأقارب و 3,6٪ يعتمدون على الخدم .. وفي مجتمع المملكة تعطى الأم إجازة أمومة لمدة شهرين بعد الولادة لتعنى بطفلها أبان الأسابيع الأولى ذات الأهمية القصوى لنموه بينما تمنح المرأة في دولة الإمارات فترة شهر إلى شهرين حسب نظام المؤسسة (ثابت، 1983) .. وتوصي (الأنصاري، 1990: 252) بإنشاء دور حضانة معدة إعداداً سليماً .. وإنشاء مراكز توعية للأمهات .. كما توصي بتقديم تسهيلات للمرأة العاملة كمنحها الإجازة أو تنظيم وقت الدوام .. ومنحها إجازة مخفضة الراتب لمدة ثلاثة أشهر بعد انقضاء إجازة الأمومة الرسمية ويرى الباحث أنه على الرغم من الصعوبات التي تواجه الأم العاملة إلا أن المرأة العاملة تعتبر العمل ذا أهمية بالنسبة لها ولأسرتها حيث وافقت نسبة 63٪ من العاملات من عينة دراسة (حمود، 1982: 81) على عمل المرأة المتزوجة مع أطفال دون السادسة .. وفسرت الدراسة المذكورة هذا الاتجاه على أن العاملات لا يرين أن ذلك يعوق أداءهن للعمل .. ويستخلص الباحث من هذا البحث ومن الدراسات الأخرى أن عمل المرأة خارج الأسرة لا يتعارض مع واجباتها التربوية إذا ساد الأسرة جو من التعاون والتفاهم.

دوافع المرأة للعمل :

- ماذا تهدف المرأة السعودية من البحث عن العمل؟ هل ذلك بسبب الدوافع الذاتية بشكل أساسي؟ وما موقف أفراد عينة البحث في جامعة فيصل تجاه ذلك .. هذا ماتضمنه السؤال الثاني عشر من بنود استمارة الاستبانة .. وقد كانت نتائج اجابات أفراد العينة توضح أن نسبة 50٪ من أفراد العينة وافقن على أن الهدف ذاتي .. بينما عارضت ذلك نسبة 35٪ وامتنعت نسبة 15٪ عن الإجابة لعدم تأكدهن .. وبالمقارنة مع دراسة (النمر، 1989) جامعة سعود اتضح أن نسبة 83٪ من أفراد العينة وافقن على ذلك .. وامتنع ما نسبته 8٪ لعدم تأكدهن ولم توافق نسبة 9٪ على ذلك.

- كما تضمن السؤال الثالث عشر ما إذا كان هدف المرأة هو تحقيق عائد مادي بشكل أساسي .. واتضح اتجاهات أفراد عينة الدراسة بجامعة فيصل في إجاباتهم عليه أن نسبة 52٪ موافقات على ذلك بينما لم توافق نسبة 35٪ من أفراد العينة عليه .. وامتنعت نسبة 13٪ من ابداء الرأي لعدم تأكدهن .. أما بالنسبة لنتائج دراسة (النمر، 1989: 32) في هذا الصدد فقد وافقت عليه نسبة 17٪ من أفراد عينة دراسته بجامعة سعود .. بينما لم توافق عليه ما نسبته 66٪ وامتنعت نسبة 17٪ عن

إبداء الرأي لعدم تأكدهم.. ويوضح الجدول رقم (4-3) مقارنة بين نسب توزيع إجابات كل من أفراد عينة هذه الدراسة بجامعة الملك فيصل.. وإجابات أفراد عينة دراسة (النمر) بجامعة الملك سعود.

*البيان رقم (4-3)

توزع اجابات كل من أفراد عينة هذا البحث ومقارنتها باجابات أفراد عينة دراسة النمر (32:1989)

البيان	درجة الموافقة الجامعات	موافقة بشدة	موافقة	غير متأكدة	غير موافقة	غير موافقة بشدة
(1) دوافع ذاتية	فيصل سعود	٪ 29 ٪ 42	٪ 21 ٪ 41	٪ 15 ٪ 8	٪ 20 ٪ 7	٪ 15 ٪ 2
(2) دوافع مادية	فيصل سعود	٪ 16 ٪ 6	٪ 36 ٪ 11	٪ 13 ٪ 17	٪ 25 ٪ 56	٪ 10 ٪ 10

* المصدر: 1 - نتائج إجابات أفراد عينة البحث بجامعة فيصل.
2 - نتائج إجابات أفراد عينة دراسة (النمر) بجامعة سعود.

وبدراسة البيان (4-3) نستخلص منه ما يلي:

- أن نسبة 50% من أفراد عينة البحث بجامعة الملك فيصل ينظرون إلى أهداف العمل على أنها ذاتية وقد تقاربت هذه النسبة مع نسبة عدد المؤيدات للدوافع المادية التي وافق عليها مانسبته 52% من أفراد العينة.

- اتضح أن أفراد عينة بحث (النمر) بجامعة الملك سعود ينظرون أكثر إلى الدوافع الذاتية على أنها الهدف الأساسي للبحث عن العمل حيث يبين البيان رقم (4-3) أن نسبة المؤيدات للدوافع الذاتية 83% من أفراد العينة وأن نسبة المؤيدات للدوافع المادية 17%.

ويفسر الباحث أن السبب الذي يكمن وراء اتجاهات الطالبات بجامعة الملك

فصل المؤيدات بنسبة 52% للدافع المادي أن المستوى المعيشي في منطقة الأحساء والدمام أقل منه في المنطقة الوسطى بحيث لم يؤيد الدافع المادي فيها سوى نسبة 17% من أفراد عينة دراسة (النمر، 1989) بجامعة الملك سعود. . ولذلك فإن المتغير الاقتصادي يلعب دوراً مؤثراً في اتجاهات عينة البحث في أي منطقة من مناطق المملكة. . فحينما يكون اكتفاء اقتصادي تبرز أهمية الدوافع الذاتية والعكس صحيح.

وأن اختلاف اتجاهات الطالبات في جامعة الملك فيصل عن اتجاهات الطالبات في جامعة الملك سعود (دراسة النمر) هو أمر طبيعي وتتفق مع ذلك الدراسات الأخرى. . خاصة فيما يتعلق بالهدف الأساسي لعمل المرأة.

وأن توجه السؤال للهدف الأساسي الذي يدفع المرأة للعمل يجعل أولويات الأهداف تنشأ من الاحتياج أو الشعور بالحاجة إلى تحقيقه كأساس، وهذا يجعل المواقف تختلف باختلاف حاجاتها وإعطاء الأولوية لأهمية هدف أساسي لا يعني الغاء الهدف الآخر. . بل يأتي في الدرجة الثانية لدى المرأة. . فشعور البعض بالحاجة إلى إثبات الذات الذي يتمثل في الرغبة في المشاركة في الحياة العامة وتحقيق مكانة اجتماعية للمرأة لا يعني الغاء الدافع المادي كما في نتائج دراسة (الحسيني، 1985) و(الصباح، 1984) التي توضح أهمية دور الدافع المادي ليكون محركاً للمرأة للإلتحاق بالعمل عندما تكون الأسرة في حاجة للمادة وخاصة بين الطبقات الفقيرة. . وتؤكد دراسة (Rehemi, 1983) على أن حوالي 85% من عينة الدراسة يرين أن المرأة السعودية غير مكلفة بالعمل إلا عندما تكون الأسرة في حاجة مادية. . كما وجد (خليفة، 1987) أن الدافع الاقتصادي يبرز بين الطبقات الفقيرة أكثر من بروزه بين الطبقات الأخرى.

وهذا يؤكد ما ذهب إليه الباحث لهذه الدراسة في جامعة فيصل أن مستوى المعيشة في المنطقة الشرقية كان مؤثراً في اتجاهات أفراد العينة بالنسبة للمهن. . وبالنسبة للهدف من البحث وراء العمل خارج المنزل. وتؤيد نتائج دراسة (حمود، 1982). هذه النتائج من خلال موافقة نسبة 63,4% من أفراد عينة البحث في بعض الدول العربية الخليجية على أن من الأسباب الدافعة لعمل المرأة هو الحاجة المادية. . ووافقت نسبة 60,5% من المبحوثات على أن من الأسباب الدافعة للعمل إثبات الذات ووافقت نسبة 66,4% على الرغبة لتحقيق مزيد من الرفاهية كدافع للمرأة نحو العمل. . واستنتج (ثابت، 1983) أنه توجد علاقة طردية بين عمل المرأة وقيمة المصروفات الشهرية

للأسرة.. فكلما زاد دخل الأسرة أكثر من المصروفات.. شعرت المرأة بعدم الحاجة للعمل والعكس صحيح.. وهنا يقرر الباحث أن مجتمع المنطقة الشرقية يتجه نحو تأييد الدافع المادي ثم الدافع الذاتي للمرأة للبحث عن العمل خارج منزلها.. نظراً لانخفاض مستوى المعيشة في منطقة الأحساء وتوابعها ومنطقة الدمام بما فيها القطيف وتوابعها وهما من المجتمعات التي يغلب عليها الطابع الريفي عدا الدمام والخبر والظهران والجبيل.. فهي مدن تجارية وصناعية.. فضلاً عن تجمعات الهجر ذات الطابع البدوي.. الذي دخلت نساؤه سوق العمل بعد الانتشار التعليمي الواسع في المجتمع السعودي، وشعروا بالحاجة إلى العمل لمواكبة التطور الحضاري وتأمين متطلباته المادية.

- المساواة بين الرجل والمرأة في مستوى أداء العمل :

تضمن السؤال الرابع عشر معرفة اتجاهات أفراد عينة البحث نحو تساوي مستوى الأداء بين الرجل والمرأة للعمل وذلك إذا تساوت المؤهلات العلمية والتدريبية بين المرأة السعودية والرجل.. وأوضحت نتائج الدراسة على طالبات جامعة الملك فيصل أن اتجاهات الطالبات جاءت: بنسبة 69% من أفراد عينة البحث يؤيدن التساوي بين المرأة والرجل في أداء كل منهما للعمل بينما نسبة 15% لم توافق على ذلك ونسبة 16% لم تعط إجابة لعدم تأكدهن.. ومن هذه النتائج يتضح لنا أن الاتجاه العام لدى طالبات جامعة الملك فيصل هو تأييد أن المرأة تستطيع أن تؤدي العمل بنفس المستوى الذي يؤديه الرجل إذا تساوت مؤهلات كليهما العلمية والتدريبية.. وبالمقارنة مع نتائج دراسة (النمر) فقد بلغت نسبة عدد الموافقات في جامعة سعود 61% بينما نسبة عدد غير الموافقات 25% وامتناع نسبة 14% عن إبداء الرأي لعدم تأكدهن.. وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه (Halawani, 1982) إذ وجدت أن عينة الدراسة ترى أن يفسح المجال أمام المرأة لتعمل في نفس مجالات العمل التي يعمل فيها الرجل وأنه لا ينبغي قصر الأعمال على مهن محددة ما دام لدى المرأة الاستعداد والقابلية لأداء نفس الأعمال التي يؤديها الرجل.. ولاريب أنه إذا تساوت مؤهلات كل منهما العلمية والتدريبية فإنها تؤدي إلى نفس النتائج لدى الاثنين وأهمها القدرة والكفاءة في أداء العمل.. وتوضح دراسة (ثابت، 1983) على المرأة الإماراتية أن تعليم المرأة أتاح لها الاسهام في العملية الإنتاجية كما تؤكد دراسة

(حمود، 1982: 67) أن نسبة 56,4% من أفراد عينة الدراسة من العاملات وافقن على أن عدم الكفاءة العلمية للمرأة هي من الأسباب التي تعوقها عن العمل ..

قدرة المرأة السعودية على العمل :

تضمنت بنود استمارة استبانة البحث ثلاثة أسئلة ليتم من خلال إجابات أفراد العينة معرفة اتجاهات الطالبات بجامعة الملك فيصل نحو مدى قدرة المرأة السعودية على أداء العمل وهل للأطفال أو التركيبة الفسيولوجية للمرأة أثر على قدرتها على أداء الأعمال المطلوبة منها؟ .. وجاءت هذه التساؤلات ضمن السؤال الخامس عشر .. والسؤال السادس عشر .. والسؤال السابع عشر الأخير في استمارة الاستبانة .. والبيان رقم (3-5) يوضح تلك الأسئلة وتوزيع نسبة التكرارات لإجابات أفراد العينة على الخيارات الخمسة لكل إجابة .. ومن البيان المذكور يتضح أن نسبة 88% من أفراد العينة وافقن على أنه ليس هناك فرق في أداء العمل بين المرأة ذات الأطفال وتلك التي بدون .. كما وافقت نسبة 83% على نجاح المرأة السعودية في إثبات قدرتها على أداء الأعمال .. ووافقت نسبة 83% من أفراد العينة على استطاعة المرأة السعودية تأدية العمل بشكل كامل رغم تركيبها الفسيولوجي .. ويفسر الباحث هذا الاتجاه على أنه تأكيد لرغبة المرأة السعودية وثقتها في ذاتها للقيام بأعباء العمل .. وتؤكد دراسة (ثابت، 1982: 180) هذا الاتجاه حيث توضح أن 91% من أفراد العينة لم تتلق إجراء تأديبياً .. بينما بلغت من تلقين لوماً 9% وأن 26% من أفراد العينة تلقين خطابات شكر وتقدير .. وأن 74% لم تتلق خطابات شكر .. مما يؤكد أن المرأة قادرة على أداء عملها كالرجل .

ولم يتمكن الباحث من إجراء مقارنة مع دراسة (النمر، 1989) بجامعة الملك سعود نظراً لعدم إيراد بحث (النمر) لنتائج الإجابات على الأسئلة المذكورة .. ولكن دراسة (حمود، 1982) استخلصت أن المرأة العاملة المتزوجة وغير المتزوجة من عينة الدراسة لا ترى تناقضاً بين دور المرأة كأم ودورها كعاملة .. لذا لا مانع لديها إن عملت المرأة وكان لديها أطفال دون السادسة .. أما المرأة غير العاملة التي شملتها عينة دراسة (حمود، 1982) فهي ترى العكس .. رغم أنها غير عاملة مما يعكس الاتجاه العام للمجتمع في البلدان العربية الذي لا يعطي المرأة سوى دور واحد وهو دور الأم .. رغم أن مشاركتها في تعزيز قدرات المجتمع وتنميته وخاصة حين تقديمها للخدمات التربوية والطبية والصحية والحرفية لنساء المجتمع السعودي الذي

البيان رقم (3-5): اتجاهات أفراد عينة البحث
نحو قدرة المرأة السعودية على العمل

البيان	درجة الموافقة	موافقة بشدة	موافقة	غير متأكدة	غير موافقة	غير موافقة بشدة	المجموع
1 - ليس هناك فرق في الأداء بين المرأة ذات الأطفال وغيرها.	العدد	28	60	57	202	63	410
	%	7	15	14	49	15	100
2 - نجحت المرأة في أداء العمل	العدد	131	210	39	25	5	410
	%	32	51	10	6	1	100
3 - رغم التركيب الفسيولوجي استطاعت تأدية عملها بشكل كامل	العدد	161	181	28	35	5	410
	%	39	44	7	9	1	100

* المصدر نتائج إجابات أفراد العينة على الأسئلة 15، 16، 17 .

يمنع الاختلاط يعد في حد ذاته فضيلة لأنه يدعم المبادئ والقيم الشرعية الإسلامية . . . والتقاليد العربية الأصيلة . . . وبدون مشاركتها في ذلك - فإن المجتمع السعودي سيضطر إما إلى التخلي عن التمسك بقيم المحافظة من جراء الاختلاط الاضطرابي وإما إحضار عمالة نسائية من دول مختلفة للقيام بأعباء تلك الخدمات في مقابل تعطل نساء المجتمع القادرات على العمل والمتعلمات والمدربات على أدائه بالإضافة إلى ما يترتب على إحضار الأجنيات من سلبيات مختلفة حيث أوصت (الأنصاري، 1990: 251) بالحد من العمالة الوافدة لما تبين من دراستها السلبيات المترتبة على العمالة النسائية الوافدة. نظراً للتباين في الخلفية الثقافية فيما بين أفراد هذه العمالة وبينها وبين أفراد المجتمع السعودي. مما يؤكد على أهمية دور المرأة السعودية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الخلاصة والتوصيات

يستخلص الباحث مايلي:

- 1 - أن الدين الإسلامي يرفع حقوق المرأة ولا يمنعها من العمل ما لم يحل دون ذلك شرط في عقد النكاح .

- 2 - أن المجتمع السعودي يحيط المرأة بالرعاية الاقتصادية والاجتماعية. . ويوفر لها فرص التعليم والتدريب والعمل للارتقاء بالأسرة والمجتمع.
- 3 - أن هناك حاجة ماسة لعمل المرأة خارج الأسرة للقيام بالخدمات المختلفة التي تحتاجها نساء المجتمع السعودي.
- 4 - أن المجتمع السعودي يسوده موقف مؤيد لعمل المرأة بما يتناسب مع طبيعتها. . وظروفها في ظل التقاليد الإسلامية والاجتماعية دون اختلاط متعمد سواء أثناء العمل أو الانتقال منه وإليه. . رغم وجود مواقف أخرى أوضحتها الدراسة وهي مواقف متباينة لكنها لا تشكل رأي الغالبية.
- 5 - أن مجالات عمل المرأة السعودية الراهنة هي التعليم، الطب، التمريض، العمل الاجتماعي، والإعلام والحرف. . والأعمال الاقتصادية. . والإدارية.
- 6 - أن مجتمع البحث في هذه الدراسة يؤيد المهن المقترحة بنسب متفاوتة تجعل مهنة التدريس والإدارة بمختلف وظائفها. . والإدارة التعليمية والاختصاصية الاجتماعية والتمريض المهن الأولى في اختيار أفراد عينة الدراسة.
- 7 - أن أمية الوالدين رغم سلباتها لا تشكل عاملاً معوقاً للفتاة السعودية لمواصلة دراستها والإنخراط في ميدان الوظيفة خارج الأسرة. . ويستنتج الباحث أن شعور الوالدين بأهمية العلم والتعليم وعدم تمكنهما من الدراسة في الماضي يؤدي إلى إصرار الوالدين على أن تتوفر لابنائهم وبناتهم الفرص الدراسية. . والوظيفية.
- 8 - إن اتجاه أفراد عينة هذه الدراسة نحو الدوافع التي تدفع المرأة السعودية للعمل هو تأييد الدافع المادي بنسبة 52٪ وتأييد الدافع الذاتي بنسبة 50٪، ويستنتج الباحث من ذلك أن الهدفين الدافعين للمرأة هما الحصول على الدخل المادي. . واثبات الذات. . وهما حاجتان أساسيتان لدى الإنسان.
- 9 - أن أزواج المتزوجات من أفراد العينة يؤيدون استمرار زوجاتهم في الدراسة الجامعية والقيام بالعمل خارج الأسرة رغم ما في ذلك من أمور ربما تكن مضايقة لهم. . مما يدل على اتجاههم الإيجابي نحو مواصلة زوجاتهم الدراسة الجامعية رغم تدني مستوى غالبيتهم تعليمياً. . ويعتبر الباحث ذلك مؤشراً إيجابياً على وعي المجتمع السعودي وإدراكه لأهمية التعليم الجامعي للمرأة في المنطقة الشرقية.
- 10 - ومن معلومات البحث يتضح تمسك المجتمع السعودي بأولوية الدور الأسري المطلوب من المرأة السعودية لكنه لا يعارض قيام المرأة السعودية بدور في التنمية

الاجتماعية والاقتصادية لخدمة نساء المجتمع وتحقيق ذاتها وتطوير إمكانية الأسرة الإقتصادية.

11 - أن من أهم معوقات عمل المرأة جهلها بالأداء الوظيفي . . والاكتفاء الذاتي المادي . . والاختلاط . .

12 - ويستنتج الباحث من خلال معلومات البحث أن مستوى المعيشة ومستوى الدخل يسهمان في تحديد اتجاهات المبحوثات نحو بعض المهن المقترحة في هذه الدراسة . . ففي المجتمع الذي تسوده معدلات معيشية مرتفعة تميل الاتجاهات فيه نحو تأييد المهن ذات المكانة العلمية والاجتماعية كالطب والحاسب الآلي . . بينما في المجتمع الذي تسوده معدلات معيشية متوسطة أو منخفضة تميل الاتجاهات فيه نحو المهن ذات التأهيل المتوسط والثانوي والجامعي محدود السنوات كالتمريض . . والأعمال الإدارية الأخرى

13 - أن مجتمع الأحساء وتوابعها والدمام وتوابعها أقل مستوى في المعيشة من مجتمع الرياض والمنطقة الوسطى . . ويتضح ذلك من اتجاهات أفراد عينة هذه الدراسة . . واتجاهات أفراد عينة دراسة (النمر) في جامعة الملك سعود حيث تميل اتجاهات مجتمع هذا البحث إلى الرغبة في الحصول على وظائف في أسرع وقت كالتمريض بدلاً من الطب .

14 - يستنتج الباحث أن الاتجاه الغالب لدى أفراد عينة هذا البحث تؤيد تساوي المرأة والرجل في القدرة على أداء الأعمال الوظيفية ذاتها إذا تساوَت المؤهلات والتدريب لدى كل منهما .

15 - يستنتج الباحث من خلال معلومات البحث . . وخاصة نتائج إجابة أفراد العينة على الأسئلة المتعلقة بقدرة المرأة السعودية على العمل . . إن أفراد مجتمع البحث يؤيدون قدرة المرأة السعودية على العمل رغم متطلبات الحياة الأسرية . . والخصائص الفسيولوجية لديها . . وخاصة إذا تعاونت أسرتها معها .

16 - وتشكل الأنظمة المتبعة في المجتمع السعودي التي تحمي المرأة على صعيد الأسرة وعلى صعيد المجتمع بما يحفظ كرامتها وحقوقها . . عاملاً مشجعاً لعمل المرأة السعودية خارج أسرتها . . لما توفره من ظروف العمل الملائمة . . ومنح إجازة الأمومة لمدة شهرين .

17 - أن عمل المرأة السعودية في الأسرة وخارجها يؤدي إلى الاعتماد على القوى

العاملة السعودية.. ويحد من استقطاب العمالة الأجنبية النسائية.. مما يؤدي إلى تكوين مجتمع منتج معتمد على إمكانياته البشرية الذاتية وفي هذا دعم لمكانة الوطن.. وتعزيز لقدراته الإيجابية وتأكيد للقيم الاجتماعية والشرعية.

18 - أن قيام المرأة بالعمل خارج أسرتها بالإضافة إلى عملها في الأسرة يوفر لنساء المجتمع السعودي الخدمات التي يحتاجنها دون اضطراب للاختلاط... بينما العكس صحيح.. مثل التعليم والطب والتمريض والمهن الأخرى فقد أوضحت معلومات البحث أن عدد المستفيدات من الخدمات التربوية حوالى مليون وثلثمائة ألف فتاة في اطار مدارس رئاسة تعليم البنات وحدها.. وبلغ عدد المستفيدات من خدمات وزارة الصحة حوالى ثلاثة ملايين امرأة.. أما مهنة الخياطة فلقد بلغ عدد المستفيدات منها 100٪ من نساء المجتمع.

19 - أن اعتماد المجتمع على النساء الوافدات يعرض المجتمع السعودي لسلبات ربما تضر بأجياله ومصالحه بسبب اختلاف العادات والتقاليد والمعتقدات والخلفية الثقافية لديهن عنها في المجتمع السعودي.

20 - عدم كفاية الدراسة والبحوث في موضوع هذا البحث وما يتعلق بالمرأة السعودية في المملكة.. وأن هذه الدراسة هي الأولى على مستوى المنطقة الشرقية.. والثانية على مستوى المملكة بعد دراسة (النمر) فيما يتصل بالاتجاهات نحو عمل المرأة السعودية.. مما يوضح الحاجة إلى دعم الدراسات المتعلقة بالمرأة في مجتمع المملكة.

التوصيات

ويوصي الباحث بناء على ما تقدم.. بمايلي:

- فيما يتعلق بالمرأة السعودية العاملة:

1 - يقترح الباحث تطوير أنظمة التوظيف والعمل على صعيد الخدمة المدنية العامة أو العمل في مؤسسات القطاع الخاص ليتحقق من تطبيقها:

- تذليل الصعوبات الناشئة عن الزواج والانجاب باعطاء وقت كاف للمرأة لكي تعتني بأسرتها وأطفالها.. بما يعود عليها بالاستقرار الاجتماعي والوظيفي والنفسي.. وتخصيص ساعة أثناء العمل لرعاية الطفل الرضيع.

- تخفيض سنوات تقاعد المرأة إلى عدد مناسب من السنوات مراعاة لطبيعتها وخصائصها الفسيولوجية وارتباطاتها الأسرية. . وفي ذلك اتاحة لفرص وظيفية للأجيال حديثة التخرج.
- منح إجازة بنصف مرتب لمدة ثلاثة شهور بعد إجازة الأمومة. . . مراعاة لظروف الرضيع وتخفيفاً عن مشاعر المرأة المرتبطة بالعمل في دوام مستمر كالقلق عليه بما يمكنها من رعاية الطفل في الشهور الأولى من ولادته رعاية كافية حسب الاختيار.
- تطوير برنامج حضانة في مقر عمل المرأة لرعاية رضيعها بالقرب منها في وقت خاص.
- 2 - تطوير مناهج الكليات الجامعية التأهيلية للرجل والمرأة بما يؤدي إلى زيادة الوعي التربوي والاجتماعي لديهما وإدراكهما لأهمية تطوير العلاقة بين الزوجين حسب مقتضيات عمل المرأة خارج الأسرة. . وتكييف أدوارهما في الحياة الأسرية.
- 3 - إدخال منهج الحياة الزوجية والعناية بالأسرة في المرحلة الثانوية للبنين والبنات وذلك بغية زيادة وعي الجنسين بأهمية المعاشرة التعاونية الإيجابية التي جاءت في تعاليم الإسلام وشريعته السمحاء.
- 4 - التنسيق بين أجهزة التعليم وأجهزة التوظيف بما يتيح عمل الخريج والخريجة في المكان المناسب حسب الاختصاص. . مما يؤدي إلى زيادة الفعالية الإنتاجية للمرأة السعودية. . وتلافي الإهدار المالي الناشئ عن اختلاف الأعمال مع التخصصات. . وتلافي الصراع في الدور لدى المرأة السعودية العاملة.
- 5 - تطوير برامج التدريب للمرأة العاملة بحيث تشمل تدريبها على رعاية الزوج والأطفال بما يكفل انسجامها العائلي وزيادة قدرتها ومهاراتها الأدائية في ميدان العمل.
- 6 - وضع سياسة متوازنة للقبول بالجامعات في التخصصات المختلفة. بحيث تحدث زيادة ملحوظة في عدد الطالبات الملتحقات بالتخصصات العلمية الجامعية. . وتخفيض عدد الملتحقات بالتخصصات غير التأهيلية كالتاريخ والجغرافيا في كليات البنات بالجامعة وغيرها.

- فيما يتعلق بتنمية وعي المجتمع السعودي حيال عمل المرأة:

- 1 - يقترح الباحث: تكثيف الجهود عبر وسائل الإعلام المختلفة لتوعية المجتمع السعودي حول أهمية الدور الذي تلعبه المرأة السعودية في تنمية المجتمع السعودي اجتماعياً واقتصادياً من خلال مقتضيات مصلحة المرأة والأسرة والمجتمع.
- 2 - تطوير برامج الأسرة لكي تلقي الضوء على دور كل من الزوج والزوجة وأهمية التعاون بين أفراد الأسرة بما يخدم الأسرة والمجتمع في المملكة حاضراً ومستقبلاً.. والمشاركة الإيجابية بين المرأة والرجل.
- 3 - الاستفادة من خطباء المساجد في الحض على التعامل الإسلامي السليم مع المرأة في الأسرة والمجتمع... بما يحقق الانسجام الأسري وبناء الحياة الأسرية على أسس صحيحة.

- فيما يتعلق ببحوث المرأة في المملكة:

- 1 - يقترح الباحث إجراء دراسات كافية على الأسرة السعودية.. وعلى عمل المرأة خارج الأسرة في كل مناطق المملكة.. بغية الوصول إلى قاعدة معلوماتية موثوقة توفر أرضية يمكن أن يبنى عليها قرارات تشريعية وإجرائية وتنفيذية لدى أجهزة التوظيف في المملكة... وأجهزة التعليم والإعلام فيها..
- 2 - تسهيل إجراءات البحوث المتعلقة بالمرأة لكي يمكن من قيام الباحثين والعلماء والدارسين بإجراء الدراسات والبحوث بما يخدم المصلحة.. ويحقق الأهداف المرغوبة.
- 3 - إتاحة الفرصة للباحثين والباحثات.. وتوفير إمكانيات البحث المادية والمعلوماتية لهم.. للقيام بإجراء البحوث والدراسات في هذا المجال.

الهوامش

- (1) «الكتاب الإحصائي السنوي» وحدة الإحصاءات العامة، وزارة المالية - الرياض العدد 26، 1410هـ، 1990، ص 54، 158.
- (2) «نظام الحكم في المملكة العربية السعودية» مجلس الوزراء - وزارة المالية - الرياض 1402، 1992.
- (3) «سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية» وزارة المعارف 1390H، 1970.
- (4) «نظام الخدمة المدنية» ديوان الخدمة المدنية، 1977 (1397H)، الرياض.
- (5) «نظام العمل والعمال» وزارة العمل والشؤون الاجتماعية 1387H، 1967 الرياض.

- (6) «الكتاب الإحصائي السنوي» وحدة الإحصاءات العامة، وزارة المالية - الرياض، العدد 26، 1410، 1990، ص 54-158.
- (7) المصدر السابق.
- (8) «نظام الحكم في المملكة العربية السعودية» مجلس الوزراء، وزارة المالية، الرياض، 1412، 1992.
- (9) «سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية» وزارة المعارف، 1390H، 1970.
- (10) وحدة الإحصاءات العامة «الكتاب الإحصائي السنوي» وزارة المالية - الرياض، العدد 23، 1410H، 1987، ص 56، 94.
- (11) «الكتاب الإحصائي السنوي»، وزارة المالية، الرياض، العدد 26، 1410، 1990، ص 54 - 158.

المصادر العربية

إبراهيم خليفة

1987 «المربيات الأجنيات في البيت العربي الخليجي» الرياض، مكتب التربية العربي لدول الخليج، 96، 120.

أحمد سليمان عودة

1988 «الإحصاء للباحث في التربية والعلوم الإنسانية» دار الفكر للنشر والتوزيع عمان 78، 178.

اسحق القطب

1975 «اتجاهات الفتاة الخليجية نحو بعض القضايا الاجتماعية والقومية، دراسة ميدانية»، الجمعية التعاونية الاجتماعية النسائية، الكويت.

بشينة قنديل وأمينه كاظم

1976 اتجاهات الفتاة المتعلمة نحو عمل المرأة. مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1976.

توفيق علي وهبة

1981 دور المرأة في المجتمع الإسلامي. دار اللواء للنشر والتوزيع، الرياض.

زهور الأزرق

1981 «الآثار السلبية التي قد تنجم عن خروج المرأة للعمل والسبل الكفيلة بمواجهة هذه الآثار» بحث مقدم للمؤتمر الإقليمي الثاني للمرأة في الخليج والجزيرة العربية المنعقد في الكويت خلال الفترة من 28-31 مارس.

- حسن حمود
1982 مشكلات المرأة العربية في التعليم والعمل . المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - تونس .
- سالم ساري
1984 «عمل المرأة الخليجية بين الجمود والتأثير» بحث مقدم للمؤتمر الاقليمي الثالث للمرأة في الخليج والجزيرة العربية المنعقد في أبوظبي خلال الفترة من 24-27 مارس .
- سعاد الصباح
1984 «المرأة العاملة في الخليج» بحث مقدم للمؤتمر الاقليمي الثالث للمرأة في الخليج والجزيرة العربية المنعقد في أبوظبي خلال الفترة من 24-27 مارس .
- سعود محمد النمر
1989 «اتجاهات الطالبة السعودية في جامعة الملك سعود نحو العمل» مجلة معهد الإدارة العامة بالرياض العدد 61، 42-45 .
-
- 1988 «المرأة السعودية العاملة»، دراسة ميدانية على عينة من العاملات السعوديات بمدينة الرياض، مركز البحوث، كلية العلوم - جامعة الملك سعود بالرياض، 20-110-220 .
- سلوى العمار
1982 أثر التعليم في الاتجاهات نحو عمل المرأة السعودية، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، 117، 145 .
- صالح العساف
1986 المرأة الخليجية والعمل في مجال التربية والتعليم، دارسات تربوية، الكتاب الأول، شركة العبيكان للطباعة والنشر، الرياض .
- عائشة الحسيني
1985 «إعداد وتنمية القيادات الإدارية النسائية في قطاع التعليم في المملكة العربية السعودية» رسالة دكتوراة، جامعة الأزهر - القاهرة .
- عنبرة حسين عبدالله الأنصاري
1990 أثر الخادמות الأجنبية في تربية الطفل . دار المجتمع للنشر والتوزيع، جدة .

فهد الثاقب

1975 «الموقف الكويتي من عمل المرأة في مجتمعتها المعاصر» منشورات الجمعية الثقافية الاجتماعية، الكويت.

محمد رشيد رضا

1951 حقوق النساء في الإسلام. المكتب الإسلامي، دمشق، 42-11.

مصطفى السباعي

1972 المرأة بين الفقه والقانون. ط 5، المكتب الإسلامي، دمشق، 12، 38.

ناصر ثابت

1983 المرأة والتنمية والمتغيرات الاجتماعية الموافقة، دراسة اجتماعية ميدانية على عينة من العاملات بدولة الإمارات العربية المتحدة، منشورات دار السلاسل، الكويت، 80-24.

هيام ملقي

1987 المرأة العربية بين التعليم والعمل ومشكلة اغتراب نشاطها ووظيفتها داخل الأسرة والمجتمع، دار الكتاب العربي.

المصادر الأجنبية

Rehemi, M.A.4

1983 Survey of the Attitude of Saudi Men and Women Toward Saudi Female, Participation in Saudi Arabia Development, Unpublished Ph.D., dissertation, University of Colorado at Boulder, 85-109.

Hallawani, E.A.

1982 Working Women in Saudi Arabia: Problems and Solution, Unpublished Ph.D., dissertation, Claremont Graduate School, 63-86.

Dalen, D.B.V.

1973 "Understanding Education Research: An Introduction", third edition, McGraw-Hill Book Company, New York, U.S.A. 196.

Siegel, A. and Courts

1963 "The working mother" Review of Research, 1:34. 513-595.

استلام البحث مارس 1993

اجازة البحث مارس 1994

Attitudes of Female Students At King Faisal University Towards Women's Work

Ali Abdul-Qader
King Faisal University

This paper examines the attitudes of the female students toward the work of women outside the family circle, based on a questionnaire distributed to a random sample of female students studying at different departments of King Faisal University. The findings show positive female attitudes toward women's work, and equity between man and woman in terms of work performance, efficiency and effectiveness. The researcher suggests improving the curriculum of the university and conducting media programs related to the family life and women's work and job conditions as well as conducting further studies relating to Saudi women's affairs to provide planners and decision makers with adequate and reliable data.
